

الأساتيد الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية يقاطعون الإضراب الوطني

في إطار متابعتها عن قرب لتطورات ملف الأساتيد الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية المعينين بموجب النظام الأساس لـ 1975/10/17، وانسجاما مع المواقف التي سبق أن عبر عنها في بيانه الصادر عن اجتماع 18 نونبر 2007، يعبر المكتب الوطني للجمعية المغربية للأساتيد الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية عن:

+ حرصه على تحيين بيانه الصادر بتاريخ 18 نونبر 2007، وتأكيد على صيغته شكلات ومضمونا.

+ تنويته بمبادرة وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بإنشاء لجن مراجعة مضامين اتفاق 13 غشت 2007، خاصة ما تعلق منها بملف الدكتوراه الفرنسية، التي سبق أن عبرنا عن رفضنا القاطع للصيغة التي أعلنت عنها، من طرف واحد، اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، في بيانه المنشور بتاريخ 2 نونبر 2007.

+ امله في أن تسفر المراجعة عن إنصاف الأساتيد المعينين من خلال ضمان حقهم المشروع في ولوج الإطار المستحق:

أستاذ التعليم العالي، وإلغاء شرط المباراة اللاقانوني، والحفاظ على أقدميتهم المكتسبة، وذلك في أسرع الأجل تلافيا للتبعات السلبية الناجمة عن انتظار طال أمده.

+ تأكيده أن الحل الأمثل الكفيل بالطي النهائي لهذا الملف إنما يمكن في الجراحة على المعالجة الجذرية لهذا الملف عبر تصحيح الخطأ الإداري الجسيم المقترف في حقهم، من خلال البث في معادلة شهادة الدكتوراه الفرنسية، وتصحيح وضعية حاملها عبر إدماجهم في الإطار المهني المستحق، كما يحدده النظام الأساس الذي وظفوا بموجبه (17 أكتوبر 1975)، وهو إطار أستاذ التعليم العالي بعد أربع سنوات من تاريخ التوظيف، دون قيد أو شرط.

إن المكتب الوطني للجمعية إذ يحدد تنديده بالسلوكات اللامسؤولية للمكتب الوطني للن.و.ت.ع الفاقد لشرعيته ومشروعيته منذ خروجه العلني على قرارات المؤتمرات الوطنية للنقابة، وتماديه في الاستهتار بمواقف القواعد المعنية بهذا الملف، فإنه يعتبر قرار الإضراب الذي تمت الدعوة إليه يوم الثلاثاء 8 يناير 2008، من قبيل الميزايدات السياسية والديماغوجية الضيقة، التي لا يمكن أن تختلي على الأساتيد الباحثين، ويؤكد مرة أخرى:

+ تشبث الأساتيد الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية بقرارات المؤتمرات الوطنية للنقابة التي تعتبر أعلى هيئة

تقريرية ولا يحق لأي جهاز منبثق عنها تجاهلها أو تجاوزها. + استعدادهم لمواجهة كل محاولة تروم فرض الحلول الترقيعية من قبيل تلك التي يطالب المكتب الوطني للنقابة بأجراتها.

وعليه، فإن المكتب الوطني للجمعية يوجه نداه لكل الأساتيد الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية بعدم تنفيذ قرار الإضراب الذي أعلن عنه المكتب الوطني للنقابة في بيانه بتاريخ 2007/12/28.

ويهيب بالجمع الحرس على أداء مهامهم العلمية والتربوية بصورة عادية، سواء تعلق الأمر بالدروس الرئيسية أو الأعمال التوجيهية أو التطبيقية، وكذا الامتحانات والداورات.

ويؤكد المكتب الوطني للجمعية، لكل الأساتيد الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية، استمراره في متابعتها مساعيه الرصينة، في حرص على استثمار أجدي لنضالاتهم التاريخية وتضحياتهم الجسيمة من أجل الحق والقانون والكرامة، فسحا للمجال أمام حل نهائي لهذا الملف في أقرب الأجل بما يحقق إنصافهم ويعيد الاعتبار لهم ولشهادتهم.

• عن المكتب الوطني رئيس الجمعية الدكتور محمد محاسن